

قاعدة "تصرف الإمام على الرعية منوط بالمصلحة" وأثرها في نوازل السياسة الشرعية في الغرب الإسلامي. فداء الأسرى أنموذجا

أ. سعيد المختاري

باحث بسلك الدكتوراه بجامعة محمد الأول بوجدة - المغرب

ملخص البحث

فداء الأسرى من موضوعات السياسة الشرعية في الإسلام، وهو موطن زلل كثير من الناس، لأن له علاقة بشعيرة من أعظم شعائر الإسلام، وهي الجهاد، وفي الفقه الإسلامي أن إعلان الجهاد وما يتعلق به من الأحكام موكول إلى الإمام الأعظم، ثم من ينيبه هذا الإمام، وفي ذلك وضع الحد للفوضى داخل الأمة الإسلامية وخارجها، وتوحيد لكلمة المسلمين، ومنع لطوائف وجماعات من الافتئات على الإمام والدولة، وقد رأينا في كثير من الحالات أن جماعات وطوائف ادعت ذلك الحق لنفسها فأسرت الأسرى واحتجزت الرهائن وجعلت لنفسها الحق في فدائهم بشروطها وهواها.

وقطعا للطريق على هؤلاء، أوكل الفقه الإسلامي هذا الأمر إلى الأئمة والحكام، أولئك الذين لم يعفهم الفقه الإسلامي من التمسك بقواعد الشريعة الإسلامية، وترك اتباع الهوى، وإنما عليهم النظر لما فيه مصلحة المسلمين، فكانت قاعدة: "تصرف الإمام على الرعية منوط بالمصلحة" أهم تلك القواعد التي ينبغي أن تضبط تصرف الإمام أو الدولة في حق الأسرى أثناء الحرب والجهاد.

الكلمات المفتاحية: الأسرى - الفداء - الإمام - نائب الإمام - التصرف - المصلحة.

Research Summary:

Prisoners' redemption is one of the subjects of legitimate politics in Islam, which is the home of many people, as it is related to the greatest rites of Islam, which is jihad. In Islamic jurisprudence, the proclamation of jihad

and related provisions is entrusted to the Grand Imam، and whoever deposes him. In so doing، he puts an end to the chaos inside and outside the Islamic Ummah، unifies the word of Muslims، and prevents sects and groups from acting by themselves without sticking to the Islamic laws and regulations. We saw in many cases، that groups and sects claimed that right for themselves، therefore، they captured prisoners and took hostages and gave themselves the right، on their terms and whim، to redeem them.

And to fight these practices، Islamic jurisprudence entrusted this matter to the imams and rulers، who are never exempted from the Islamic jurisprudence and the rules of the Islamic law، rather than fancy. Instead، they have to consider what is good for Muslims. On this basis، came this rule: "The behavior of the imam on the parish is conditioned by the global interest" which is one of the rules that are supposed to watch over the actions of the Imam or the State generated against prisoners during war and jihad.

key words:

Prisoners - redemption - Imam - Deputy Imam - act - interest

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

للسياسة الشرعية مكانة عظيمة في الشريعة الإسلامية، فهي مكون من مكونات هذه الشريعة، ولا يزال هذا المجال مثيرا لكثير من الكلام والبحث، إذ إن من أكبر الأسباب في ظهور هذه الأبحاث الوفيرة حول السياسة الشرعية، هو ما يثيره كثير من المخالفين من شبهات ودعاوي، غرضها إنكار أن تكون للإسلام أي صلة بالسياسة والفكر السياسي، وفي الوقت نفسه ظهرت طوائف أخرى تقتحم هذا المجال فكرا

وممارسة، دون علم شرعي، ودون دراية بكيفية التأصيل للعمل السياسي في الشريعة الإسلامية المميزة بمنهجها عن غيرها من المرجعيات ذات المنهجيات المختلفة تارة، والمخالفة للشريعة الإسلامية تارة أخرى. فإذا نظرنا بعض النظر في أصول الفقه الإسلامي وقواعده ومقاصده، نجد أن كثيرا من هذه الاتجاهات الفكرية والعملية في السياسة الشرعية مجانبة للصواب، بحيث إنها - مهما كانت - لا تخلف إلا الفوضى والمزيد من الفتن والتوترات الاجتماعية، فإذا أخذنا الاتجاهين الرئيسيين المذكورين:

- اتجاه الإنكار تماما لعلاقة الإسلام بالسياسة.

- اتجاه الممارسة السياسية دون ضوابط شرعية.

نجد بينهما تعاوناً غير مباشر، ذلك أن النافي للسياسة عن الدين الإسلامي في مجتمعنا المسلم، يزهد كثيرا من الناس في هذا المجال ويبعدهم عن بنائه المنهجي المحكم، مما يخول لكثير من أدعياء الإمارة أو الخلافة أو الحكم الإسلامي هنا وهناك أن يدعوا هذا الأمر لأنفسهم، فيهلكون بذلك الحرث والنسل، فتجدهم يرتقون المنابر يخطبون خطب الخلافة، ويقيمون الحدود الشرعية - على زعمهم - ويفعلون كل ما يعتقدون أنه من مقتضيات الخلافة الإسلامية، ولا يمشون إلا قليلا حتى تقوم ضدهم إمارة أخرى أو خلافة أخرى وهلم جرا.

أما في الفقه الإسلامي، فإن الأمور لا تسير على هذه العشوائية في الممارسة السياسية، فلا يتصرف السلطان أو الرئيس أو الإمام إلا وفق قواعد الشريعة الإسلامية، ولا تتصرف الرعية إلا كذلك أيضا، حينئذ لا يعتدي أحد على أحد، ولا يبغى أحد على أحد.

إشكالية البحث^١

يعالج هذا البحث إشكالية في غاية الأهمية، إذ إن موضوع الأسرى في الحروب من شؤون الدولة، حسب الفقه الإسلامي، ولكن الواقع منذ القديم وكذلك في عصرنا عرف ما يسميه الفقهاء بـ: "الافتئات" على الدولة، وذلك حينما يتولى فرد أو جماعة من الناس فعل شيء من أمور السياسة الشرعية، في حين أن ذلك الأمر هو من تخصص الدولة الشرعية القائمة وإمامها، فعمت الفوضى وأريقت دماء، وظلم كثير من الناس، لما تجرأت بعض الفتئات على إقامة هذا الأمر الذي لا يقام إلا بأمر الإمام.

وكذلك فقد بعد بعض الناس عن نبع الشريعة الإسلامية، فصارت كثير من التصرفات، ومنها تصرفات الحرب وشؤونها، تخضع للأهواء والعواطف والعقول الإنسانية المجردة، دون التقيد بالمصلحة الشرعية، ذلك التقيد الذي يلزم حتى الإمام الأعظم للدولة، وبهذا يترك الناس أمر الحرب والأسرى وفدائهم للدولة وحكامها، وهؤلاء أيضا يخضعون تصرفات للمصلحة كما هي مقرر في الشريعة الإسلامية.

أهداف البحث^٤

يروم هذا البحث تحقيق أهداف منها:

- التعريف بفداء الأسرى ومعناه في الفقه الإسلامي خاصة.
- إبراز غنى الفقه الإسلامي في مجال الحرب وقوانينها بما في ذلك قانون الأسرى، قبل أن يثار هذا الموضوع في المواثيق الدولية والقوانين الوضعية.
- إثبات رحمة الإسلام بالعباد من خلال سن فقه للأسرى لا يحيد عن المصلحة الشرعية بعيدا عن الأهواء والعداوات والانتقامات.
- الدعوة إلى وحدة الكلمة وعدم الافتئات على الولاية والحكام لما في ذلك من مفسد عظيمة.
- إبراز ندى قدرة القواعد الفقهية والأصولية على ضبط تصرفات العباد حكاما ومحكومين.
- إثبات حاجة المشتغل بالسياسة الشرعية إلى معرفة القواعد الأصولية والضوابط الفقهية ومقاصد الشريعة.

الدراسات السابقة في الموضوع^٥

لابد من الإشارة إلى الدراسات السابقة في هذا الموضوع، مع العلم أنه لا يستطيع الباحث أن يجزم بشيء، لأنه قد تكون هناك دراسات لم تصل إليها يد الباحث، ومع ذلك يمكن أن نقول: إن الدراسات الفقهية في قضية الأسرى تناولتها كتب الفقهاء وكتب السياسة الشرعية والأحكام السلطانية، بما لا يمكن حصره، وهذه الكتب لا تخلو من الإشارة إلى الأسرى وحق الإمام في التصرف فيهم وفق المصلحة الشرعية، غير أن تخصيص هذه القاعدة: "تصرف الإمام على الرعية منوط بالمصلحة" بحث خاص، ومن خلال كتب النوازل في الغرب الإسلامي، لم أعثر عليه - حسب بحثي وإطلاعي - وقد رأيت بعض

الدراسات الحديثة تتناول القواعد الأصولية والضوابط الفقهية، وتطبيقاتها في السياسة الشرعية، ولكن ينوع من الإجمال والعموم حسب ما اقتضته تلك الحوث التي أفدت منها كثيراً.

وأذكر من الدراسات السابقة في هذا الموضوع، والتي يظهر لي أنها تناولت موضوع بحثي بالعموم والشمول، ولم تخصص فداء الأسرى في المذهب المالكي بالدراسة:

- القواعد والضوابط الفقهية وتطبيقاتها في السياسة الشرعية، تأليف: فوزي عثمان صالح. وهذا الكتاب جيد ومفيد، أكثر من ذكر القواعد، ثم يعرفها، ويتناول تطبيقاتها في السياسة الشرعية إجمالاً، دون تخصيصها بالأسرى، ولا بنوازل السياسة الشرعية.

- الضوابط الأصولية للاجتهاد في السياسة الشرعية، تأليف: عبد الكريم الشقاني العاني. وله نفس حكم الكتاب السابق في الغالب، فهم لم يتعرض لفداء الأسرى بالتفصيل، من خلال تطبيق القاعدة موضوع بحثي.

- دور المصلحة المرسلة في أحكام السياسة الشرعية في عهد الصحابة: رسالة ماجستير أعدها الطالب: محمد تحسين عطا رجب. في الجامعة الإسلامية في غزة، سنة 1430هـ/2009م، وفي هذه الدراسة مطلب تحت عنوان: تطبيقات المصلحة المرسلة في أحكام العلاقات الدولية في عصر الصحابة، وذكر من أمثلة ذلك: ما يفعل بالأسير في الإسلام، وتناوله في أربع صفحات، جمع فيها معلومات مهمة، غير أنه لم يتعرض لتطبيقاتها على نوازل سياسية كما في بحثنا.

- فقه المتغيرات في علائق الدولة الإسلامية بغير المسلمين، تأليف: د. سعد بن مطر المرشدي العتيبي، وهذا الكتاب مفيد جداً، وتناول أحكام الأسير وفق المصلحة الشرعية، عامة في الفقه الإسلامي، وهو كذلك لم يبحث في كتب النوازل لأن طبيعة البحث اقتضت ذلك، وهو كتاب جليل الفوائد.

- قاعدة التصرف على الرعية منوط بالمصلحة: دراسة تأصيلية تطبيقية فقهية، تأليف الدكتور ناصر بن محمد بن مشري الغامدي، وهو بحث جيد جداً في بابه، ويتجه نحو التأصيل أكثر من التطبيق، ثم لم يتعرض بالتفصيل لشؤون الحرب والأسرى، ولا لكتب النوازل، وقد ذكر واحداً وثلاثين أمودجاً هي أشبه بالفتاوى في أمور مختلفة، جعلها تطبيقات للقاعدة، ولكنها موجزة مختصرة، وملاحظاتنا حول هذه البحوث لا تنقص من قدرها شيئاً. وقد تكون هناك دراسات أخرى لم نصل إليها بعد.

خطة البحث^٥

اقتضت طبيعة هذا البحث أن أسير فيه وفق الخطة الآتية:
مقدمة.

المبحث الأول: تعريف نوازل السياسة الشرعية.

المطلب الأول: بين السياسة والسياسة الشرعية

المطلب الثاني: أنواع النوازل السياسية

المطلب الثالث: حاجة السياسة الشرعية إلى مقاصد الشريعة عموماً.

المطلب الرابع: من المعنى بتحقيق مقاصد الشرع في الدولة؟

المطلب الخامس: من مظاهر اعتماد مقاصد الشرع في السياسة الشرعية.

المبحث الثاني: قاعدة تصرف الإمام على الرعية منوط بالمصلحة، وتطبيقها في أحكام فداء الأسرى.

المطلب الأول: دراسة القاعدة

المطلب الثاني: شروط إعمال القاعدة في السياسة الشرعية:

المطلب الثالث: مفهوم فداء الأسرى في اللغة والفقه السياسي

المبحث الثالث: قاعدة تصرف الإمام على الرعية منوط بالمصلحة، وفداء الأسرى.

المطلب الأول: تصرف الإمام ونظرة مقيد بتحقيق المصلحة للمسلمين

المطلب الثاني: تطبيقات على نازلة فقهية في الأندلس

المطلب الثالث: أثر القاعدة في هذه النازلة

نتائج البحث

منهج البحث^٦

المنهج التحليلي: وهو يقوم على تفكيك الإشكالات العلمية أو تركيبها إن كانت مشتتة لصياغة نظرية

منها، وهو وهذا المنهج يتلخص في عمليات ثلاث قد تجتمع وقد تنفرد: التفسير، النقد، والاستنباط.

المبحث الأول: تعريف نوازل السياسة الشرعية.

أ- النوازل: وهي: "الوقائع والمسائل التي تستدعي اجتهدا جديدا، إما لكونها جديدة لم يسبق فيها نص أو اجتهدا، وإما لكونها قد تغير واقعها فتغير بذلك تكييفها، مما يستوجب إعادة النظر فيها"¹، ويضاف إلى هذا التعريف عنصر السياسة الشرعية، ذلك أننا نخصص بالوقائع تلك التي تنتمي إلى السياسة والتدبير عموما، وما يتعلق بالولايات السياسية أيضا، فالنوازل السياسة متعددة ويصعب حصرها، لكنها إجمالا يمكن تصنيفها باعتبارها سياسية أو غير سياسية.

ب- السياسة الشرعية: يقول الدكتور أحمد الريسوني: "أعني بالسياسة الشرعية: كل اجتهد أو عمل يتعلق بتدبير الشؤون العامة للناس، ويرمي إلى جلب المصالح لهم أو تكثيرها، ودرء المفاسد عنهم أو تقليلها، فالسياسة الشرعية هي كل سياسة تقيم الصلاح والمصلحة والعدل بين الناس، قدر المستطاع، وهذا هو ما تضمنه التعريف الشهير لأبي الوفاء بن عقيل، الذي نقله ابن القيم، وهو قوله: "السياسة ما كان فعلا يكون معه الناس أقرب إلى الصلاح، وأبعد عن الفساد، وإن لم يضعه الرسول صلى الله عليه وسلم، ولا نزل به وحى"².

المطلب الأول: بين السياسة والسياسة الشرعية.

يرى بعض الباحثين ومنهم الدكتور عطية عدلان، أن مصطلح السياسة الشرعية مركبا، "لم يكن موجودا من قبل بهذا التقيد، نظرا لأن السياسة هي الإصلاح، ولا إصلاح إلا بالشرع، فكان إطلاق مصطلح السياسة بدون قيد كافيا في إفادة المطلوب، ولكن مع ضعف العلم وكثرة الممارسات الحكيمة التي تحسب على السياسة وهي في واقعها مخالفة للشرع اضطر العلماء لوضع قيد الشرعية"³ ويرى الباحث أيضا

1 - عطية عدلان، الأحكام الشرعية للنوازل السياسية، مكتبة اليسر القاهرة، الطبعة الأولى، 2011، ص: 21.

2 - أحمد الريسوني، مقاصد المقاصد، 135، وانظر في تعريف ابن عقيل، للسياسة: ابن القيم، الطرق الحكيمة في السياسة الشرعية، نايف بن أحمد الحمد، دار عالم الفوائد - مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، 1428 هـ. 29/1.

3 - عطية عدلان، الأحكام الشرعية للنوازل السياسية، 16.

أن هذا التصرف محمود، وقد كان أول من ألف كتاباً بهذا العنوان هو الإمام ابن تيمية ثم تبعه تلميذه ابن القيم.

ونحن نؤيد هذا الرأي بكلام جيد لابن تيمية في كتاب من كتبه المهمة، والذي سماه: قاعدة في المحبة حيث ذكر أن أحام الشرع إذا لم يؤخذ بها في الطاعة، فإن الناس لا بد سيطيعون قوانين أخرى ليست شرعية، فكأنه - رحمه الله - يبين لنا أسباب ظهور القوانين الوضعية المزاحمة لأحكام الشريعة الإسلامية لذلك فهو يميز بين ما هو شرعي وما هو غير شرعي، وأحببت نقل نصه على طوله حيث يقول: "وكل قوم لا تجمعهم طاعة مطاع في جميع أمورهم فلا بد لهم من التعاقد والتحالف فيما لم يأمرهم به المطاع.

ولهذا كانت الشريعة المنزلة من عند الله الأفعال فيها التي تجب لله وتجب لبعض الناس على بعض تارة تجب بإيجاب الله وتارة تجب بالعقد كالنذر، وكعقود المفاوضات والمشاركات فلا واجب في الشريعة إلا بشرع أو عقد، وإذا لم يكونوا على شريعة منزلة من عند الله، فيما أن يكونوا على شريعة غير منزلة أو سياسة وضعها بعض المعظمين فيهم بنوع قدرة وعلم ونحو ذلك، وما بقدرة من هذه الأمور الجامعة أوجب التحالف بينهم، فإنه لا ينتظم لهم أمر إلا بطاعة أمر متحالفون عليه أو يأمرهم به من يطيعونه، ولهذا أنكر التحالف في الأمم الخارجة عن الشريعة، وفي الخارجين عنها وفي الأمور التي لا ترد إلى الشريعة، وإنما يظهر ذلك حيث تدرس آثار النبوة المطاعة فيتحالف قوم على طاعة ملك أو شيخ، أو طاعة بعضهم لبعض في أمور يتفقون عليها ويتحالفون، كما كان العرب في جاهليتهم يتحالفون"¹.

ثم إنني لحد الآن - وحسب اطلاعي - وجدت أن العلماء والباحثين في هذا المجال، يعرفون النوازل منفردة والسياسة الشرعية لفظاً مركباً منفرداً أيضاً، ولم أتوصل لحد الآن إلى تعريف لعبارة: نوازل السياسة الشرعية، كاملة، ولهذا فقد ظهر لي هذا التعريف، الذي أرجو أن أكون في جمعه موفقاً: نوازل السياسة الشرعية: هي الوقائع والمسائل المستجدة التي تستدعي اجتهاداً جديداً لبيان حكمها الشرعي فيما يتعلق بتدبير أحوال النظم السياسية للدولة الإسلامية بما يكفل تحقيق المصالح ودفع المضار مما لا يتعدى حدود الشريعة

¹ - ابن تيمية، قاعدة في المحبة، تحقيق فؤاد أحمد زمزلي، ص: 196، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى، 1999.

أو أصولها الكلية، وإن لم يضعه الرسول صلى الله عليه وسلم، ولا نزل به وحى، أو سبق أن تناوله الأئمة المجتهدون.

المطلب الثاني: أنواع النوازل السياسية.

وإننا عندما نتأمل في نوازل السياسة الشرعية نجدها تنقسم إلى قسمين اثنين:

أ- نوازل سياسة كبرى: وهي الفتن الكبرى التي تنزل بالأمة الإسلامية جمعاء، أو بجزء كبير من هذه الأمة، بحيث يشتد ضررها ويعظم خطرها، ويتأذى المسلمون منها في مساحة كبيرة من هذه الأمة، وقد صنف الدكتور فتحي زغروت فيها كتابا كبيرا سماه: النوازل الكبرى، وتناول فيه: نكبة بغداد على أيدي المغول، والصليبيون وسقوط القدس، والأندلس وإنهاء دولة الإسلام، وإسقاط الخلافة الإسلامية في تركيا.

وهو بهذا يعنى الفتن الشديدة الكبرى التي نزلت بالمسلمين عبر التاريخ، فدراسته لها كانت دراسة تاريخية، وإن كانت هذه النوازل الكبرى في حد ذاتها تستدعي نظرا فقهيا أيضا، بل يجب أن يكون ذلك بالدرجة الأولى، وهذا ما حدث مثلا حينما لام كثير من الباحثين الإمام أبا حامد الغزالي الذي لم يصدر عنه أي موقف إزاء الحروب الصليبية، كما انتقد بعض الباحثين أيضا الإمام الوشيري الذي أصدر فتواه الشهيرة في حق هجرة أهل الأندلس بعد أن غلب عليها النصارى، والتي عرفت في المعيار المعرب ب"أسنى المتاجر".

ومن أمثلة هذه النوازل السياسية الكبرى التي تنزل بجزء كبير من الأمة الإسلامية، ما ذكر الدكتور

محمد زنيبر رحمه من:

* فراغ الحكم بالجنوب المغربي أيام الهجوم البرتغالي المتصاعد، وأدلى فيها عدد من العلماء والمتصوفة

برأيهم¹.

¹ - محمد زنيبر، النوازل السياسية في المغرب الحديث، ضمن كتاب التاريخ وأدب النوازل، ص: 129.

وقد نقل الدكتور محمد زنيبر عن بعض المؤرخين ما يثبت حقا أن هذه كانت نازلة كبرى حلت بالمغرب وقتئذ، فمن ذلك"

- رواية صاحب: «زهرة الشماريخ»: " بقي المسلمون في أمر مريج لعدم أمير تجتمع عليه كلمة الإسلام، لأن بني وطاس فشلت ريجهم يومئذ في بلاد السوس"
ثم قال الدكتور محمد زنيبر: "أهل سوس يرجعون إلى محمد بن مبارك الأقاوي، فأشار عليهم بمبايعة شريف تاجمدرت أبي محمد الذي سيدعى القائم.

- رواية أخرى، نقلا عن أحمد بن علي السوسي البوسعيدي: تين الفوضى التي دفعت أهل سوس إلى البحث عن أمير، فأشار عليهم أحد الشيوخ بشريف درعة.

- رواية ابن القاضي: بعث فقهاء سوس والمصامدة وشيوخ القبائل إلى أبي عبد الله القائم ليتولى أمرهم"¹

ثم عقب الدكتور محمد زنيبر قائلا: "من هذه الروايات يتبين أن مشكلة فراغ الحكم في المنطقة أثارت اهتمام الفقهاء وأهل الحل والعقد فأجمعوا فيها على اختيار شريف من آل البيت يكون فوق العصبية والأحلاف القبلية ويحظى بالاحترام لدى الجميع حتى يستطيع أن يقود الجهاد لطرد الأجانب"²

- ومن النوازل الكبرى التي حلت بالمغرب وسجل الفقهاء فيها حضورهم القوي، نازلة استصراخ المتوكل بملك البرتغال لمواجهة عمه المعتصم الذي طرده من العرش واستولى على الحكم في البلاد، واكتسبت القضية صبغة الخيانة العظمى في أعين المغاربة لا لكون المتوكل لجأ إلى الأجانب في حل قضية داخلية، بل لكونه مكن النصارى من النزول في بلاده، والتدخل في شؤونها، متكبرا لأسباب قيام الدولة من اليوم الأول، وناقضا لما أبرمته طوال جيلين من الكفاح والحروب³.

¹ - المرجع السابق، نفس الصفحة.

² - نفسه، 130

³ - نفسه.

ب- نوازل سياسية صغرى: وأما النوازل السياسية الصغرى، فنقصد بها إما المشاكل التي تعترض بلداً من البلدان بين الحين والآخر، وتكون أقل خطراً من تلك التي سبق أن تناولناها كقيام حالة من التمرد أو العصيان المدني، أو ارتباك في تكوين حكومة في بلد من البلدان، أو محاولة انقلاب عسكري، أو غير ذلك، ومنها ما هو أقل منها خطراً لكنها في حد ذاتها تبقى نوازل تحتاج إلى الدقة في التعامل قبل أن يستفحل أمرها، وتؤول إلى مآلات لا تحمد عقباها، على الفرد والمجتمع، منها ما ذكره الدكتور عطية عدلان في كتابه: «الأحكام الشرعية للنوازل السياسية» وهي: الديمقراطية، والتعددية السياسية والمشاركة النيابية، والمظاهرات، والمشاركة النيابية للمرأة، والمشاركة النيابية لغير المسلمين... كما أن الدكتور عطية عدلان يدخل في النوازل السياسية حتى تلك التي سبق الاجتهاد فيها، ولكن "نظراً لتغير الأشكال والنظم السياسية، وما طرأ على الممارسات السياسية من التباس وتعقيد استدعى الأمر نظراً جديداً واجتهاداً جديداً، لا لكونها جديدة جدة كاملة، أو جاءت على غير مثال سابق، وإنما قد دخلها ما يغير من واقعها ويحتم على المجتهدين والباحثين إعادة النظر فيها وبيان الحكم الشرعي لها"¹.

وإذا أردنا أن نمثل لبعض هذه النوازل مرة أخرى، فيمكن ذكر جراءة بعض الساسة وأصحاب القرار على تغيير بعض الأحكام الشرعية، الثابتة بالنص، كسن قانون صريح يخالف أحكام المواريث مخالفة صريحة، فهذه الدعوة -مثلاً- قديمة، ومحاولة تطبيق هذا القانون قديمة، لكن إجراءاتها من الناحية العملية، ومن قبل رجل السلطة مثلاً يعتبر نازلة جديدة، بحسب رأي الدكتور عطية عدلان.

المطلب الثالث: حاجة السياسة الشرعية إلى مقاصد الشريعة عموماً.

وبما أن الشريعة الإسلامية قامت على جلب المصالح ودرء المفاسد، فإن من شمولية هذه الشريعة أن تسعى نحو جلب المصالح ودرء المفاسد في جانب السياسة الشرعية، ذلك الجانب الذي يندرج ضمن الدين الإسلامي بمفهومه الشامل، لذلك تميزت السياسة الشرعية في الإسلام باعتبارها "تعتمد بالدرجة الأولى على تقدير المصالح والمفاسد، لجلب الأولى ودرء الثانية، أي مرجعيتها هي مقاصد الشريعة وموازينها، ومعنى

¹ - عطية عدلان، الأحكام الشرعية للنوازل السياسية، ص: 22.

هذا أن الزاد الأكبر والعمدة الأساس للسياسي المسلم - سواء كان ممارساً للسياسة الشرعية أو منظراً لقضاياها أو مشتغلاً بفتاواها - إنما هي مقاصد الشريعة. فعلى قدر معرفته بها ومراعاته لها وتحكيمه لموازينها، تكون اجتهاداته وقراراته وترجيحاته أقوى دليلاً وأهدى سبيلاً¹.

وإذا تأملنا ذلك وجدنا أن حاجة المفتي والفقير والباحث في السياسة الشرعية، والممارس للسياسة العملية، يحتاج أول ما يحتاج إلى الأخذ بمقاصد الشريعة الإسلامية، كيف لا والسياسة الشرعية في حد ذاتها سارية وفق مقصود الشرع، كما نجد ذلك عند كبار الفقهاء والعلماء والأصوليين، وفقهاء السياسة، كأبي حامد الغزالي الذي يقول في نص رأينا من الضرورة نقله على طوله: "نظام أمر الدين مقصود لصاحب الشرع عليه السلام قطعاً، وهذه مقدمة قطعية لا يتصور النزاع فيها، ونضيف إليها مقدمة أخرى، وهو أنه لا يحصل نظام الدين إلا بإمام مطاع، فيحصل من المقدمتين صحة الدعوى؛ وهو وجوب نصب الإمام. فإن قيل: المقدمة الأخيرة غير مسلمة وهو أن نظام الدين لا يحصل إلا بإمام مطاع، فدلوا عليها. فنقول: البرهان عليه أن نظام الدين لا يحصل إلا بنظام الدنيا، ونظام الدنيا لا يحصل إلا بإمام مطاع، فهاتان مقدمتان ففي أيهما النزاع؟ فإن قيل لم قلتم إن نظام الدين لا يحصل إلا بنظام الدنيا، بل لا يحصل إلا بخراب الدنيا، فإن الدين والدنيا ضدان، والاشتغال بعمارة أحدهما خراب الآخر، قلنا: هذا كلام من لا يفهم ما نريده بالدنيا الآن، فإنه لفظ مشترك قد يطلق على فضول التنعم والتلذذ والزيادة على الحاجة والضرورة، وقد يطلق على جميع ما هو محتاج إليه قبل الموت. وأحدهما ضد الدين والآخر شرطه، وهكذا يغلط من لا يميز بين معاني الألفاظ المشتركة. فنقول: نظام الدين بالمعرفة والعبادة لا يتوصل إليهما إلا بصحة البدن، وبقاء الحياة وسلامة قدر الحاجات من الكسوة والمسكن والأقوات، والأمن هو آخر الآفات، ولعمري من أصبح آمناً في سربه معافى في بدنه وله قوت يومه فكأنما حيزت له الدنيا بحذاقيرها، وليس يأمن الإنسان على روحه وبدنه وماله ومسكنه وقوته في جميع الأحوال بل في بعضها، فلا ينتظم الدين إلا بتحقيق الأمن على هذه المهمات الضرورية، وإلا فن كان جميع أوقاته مستغرقاً بحراسة نفسه من

¹ - أحمد الريسوني، مقاصد المقاصد، 136.

سيوف الظلمة، وطلب قوته من وجوه الغلبة، فمضى يتفرغ للعلم والعمل وهما وسيلتاها إلى سعادة الآخرة، فإذا بان نظام الدنيا، أعني مقادير الحاجة شرط لنظام الدين"¹.

وإذا كان الغزالي قد بين أثر مقاصد الشريعة في فهم ضرورة وجود الإمام الأعظم الجامع للكلمة، وكل ما يحقق من المصالح العامة والخاصة فهو في المقدمة الثاني من كلامه يبين حجم المفساد التي تنزل بالأمة عند حصول الاضطرابات السياسية وغياب الإمام الأعظم، وفي ذلك يقول: "وأما المقدمة الثانية وهو أن الدنيا والأمن على الأنفس والأموال لا ينتظم إلا بسلطان مطاع فتشهد له مشاهدة أوقات الفتن بموت السلاطين والأئمة، وإن ذلك لو دام ولم يتدارك بنصب سلطان آخر مطاع دام المهرج، وعم السيف، وشمل القحط، وهلك المواشي، وبطلت الصناعات، وكان كل من غلب سلب ولم يتفرغ أحد للعبادة والعلم إن بقي حياً، والأكثر يهلكون تحت ظلال السيوف، ولهذا قيل: الدين والسلطان توأمان، ولهذا قيل: الدين أس والسلطان حارس وما لا أس له فهجوم وما لا حارس له فضائع. وعلى الجملة لا يتأري العاقل في أن الخلق على اختلاف طبقاتهم وما هم عليه من تشتت الأهواء وتباين الآراء لو خلوا ورأيهم ولم يكن لهم رأي مطاع يجمع شتاتهم لهلكوا من عند آخرهم، وهذا داء لا علاج له إلا بسلطان قاهر مطاع يجمع شتات الآراء، فبان أن السلطان ضروري في نظام الدنيا، ونظام الدنيا ضروري في نظام الدين، ونظام الدين ضروري في الفوز بسعادة الآخرة وهو مقصود الأنبياء قطعاً، فكان وجوب نصب الإمام من ضروريات الشرع الذي لا سبيل إلى تركه"².

وهكذا نلاحظ حرص فقهاءنا في تبصير وعي الرعية بالمنهج الإسلامي القائم على جلب المصالح، ودرء المفساد، ولا أجل من مصلحة الدين ثم مصلحة انتظام الدنيا، ولا أفسد من ذهاب الدين ثم انخراط نظام الأمة، ولتحقيق هذه المصلحة، ودرء ما يقابها من المفسدة، يجب إقامة الإمام، ثم إعلان الطاعة له وعدم الخروج أو الافتئات عليه.

¹ - أبو حامد الغزالي، الاقتصاد في الاعتقاد، تحقيق أنس محمد عدنان الشرفاوي، دار المنهاج، الطبعة الأولى 2008 ص:

291-292.

2 - نفسه.

المطلب الرابع: من المعنى بتحقيق مقاصد الشرع في الدولة؟

اعتقدنا منذ زمن طويل أن تحقيق مقاصد الشرع يقع دائماً على عاتق الدولة، بينما انبرى بعض المتخصصين من علماء المقاصد لتوضيح هذا الإشكال، فبينوا أن الكل مسؤول عن تحقيق هذه المقاصد، وعلى رأسهم الدكتور أحمد الرسوني، الذي يرى أن "الشريعة أكبر شأنًا من أن يكون مصيرها، وتطبيقها وتعطيها بيد حفنة من الحكام والولاة، وتحت رحمتهم وتقلباتهم"¹.

والدكتور الرسوني يرى أن حضور الدولة في الأمة حضور جزئي وهو الذي يقول: "نعم للشريعة أحكام جنائية ومدنية، ولكن هذه الأحكام جزء من الشريعة وليست كل الشريعة، وليست رمزا للشريعة"² وهذا الكلام لا يسلم من النظر، إذ إن حضور الدولة في الفقه الإسلامي بكل أبوابه المنظمة لحياة الفرد والمجتمع، يجعل هذا الرأي الذي ارتآه الرسوني يبقى - على الأقل - رأياً شخصياً، ذلك أن الدولة تتولى إقامة وتنظيم كثير من العبادات؛ كالصلاة في بعض أحوالها، والصيام وإعلانه، والزكاة وجمعها، والزواج والطلاق وما يتعلق بهما، والجهاد، والتعليم، والمنازعات وغير ذلك، فالقول بجزئية تدخل الدولة في تحقيق المصالح ومقاصد الشريعة قول يحتاج إلى توضيح وبيان، بل إننا قد نفهم أن المواطن هو من يكون تحقيقه للمصالح تحقيقاً جزئياً، إذ هو لا يحقق إلا ما يستطيعه، وكذلك لا يكون عمله ذلك إلا منسجماً مع ما يراه الإمام الأعظم موافقاً للمصلحة العامة لعامة الأمة.

والذي يتبادر إلى ذهن الباحث أن كلا من الدولة والشعب والفقهاء والعلماء، جميعاً مسؤولون، ولا ينبغي الانحياز إلى جهة من الجهات بتحديد مسؤولياتها في دائرة ضيقة، لأن هذا يفهمه المنحاز إليه نوعاً من المداينة، والواجب مقابل ذلك أن يخاطب كل واحد من هذه الأمة بقول النبي صلى الله عليه وسلم: "كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته"³، فلا إمام الأعظم ملزم بتحقيق مقاصد الشرع من خلال إمامته، والوزير مطلوب منه تحقيق مقاصد الشرع من خلال وزارته، وهكذا كل من ينتمي إلى هذا الهرم

1 - أحمد الرسوني، الفكر الإسلامي وقضايانا السياسية المعاصرة، دار الكلمة، القاهرة، الطبعة الأولى 2013. ص: 108.

2 - المرجع السابق، نفس الصفحة.

3 - أخرجه البخاري، كتاب العتق، باب: العبد راع في مال سيده، رقم الحديث: 2558.

السياسي، يقول سيف الدين عبد الفتاح، "نموذج المقاصد حين يتحدث عن الحفظ كمجالات وعمليات فإنما يتحدث عن حفظ سلبى (دفع مضره)، وحفظ إيجابى (جلب مصلحة) إذ إنه كعملية لا بد أن يشمل كل أشكال الحفظ، حفظ الابتداء، وحفظ البناء، وحفظ البقاء، وحفظ النماء، وحفظ الأداء"¹.

ولا يفوت الدكتور سيف الدين عبد الفتاح أن يشخص مدى قيام الدولة الحديثة بتحقيق مقاصد الشريعة، حيث يقول: "المفترض في عمليات الحفظ هو عدم التعارض بينها، بعبارة أدق، إن القائم على عمليات الحفظ يدرك كيفية الحفاظ عليها جميعاً دون أن يضحي بإحداها لحساب الأخرى، تلك هي الحالة المثالية، ولكننا نعيش في سياق بعيد عن تلك المثالية. فالدولة القومية، التي فرضت آليات وأولويات مختلفة عن تلك التي كانت سائدة في وقت المثالية السياسية الإسلامية، خلقت تعارضاً بين مجالات الحفظ في كثير من الأحيان، حيث إن المبدأ الحاكم لتصرفاتها الداخلية والخارجية على حد سواء هو مبدأ المصلحة الوطنية، الذي قد يضحي بمصالح الأمة لصالح المصالح الضيقة الخاصة بها..."².

ونحن نرى الدكتور سيف الدين عبد الفتاح يعيب على الدولة القومية تقديم مصالحها القومية على مصالح الأمة، فكيف لو كان الفرد الواحد يقدم مصالحه الشخصية على مصالح الدولة القومية، ومصالح الأمة الإسلامية معاً؟.

أ - مقاصد الشرع والدولة/ الحكومة.

ينبغي لنظام الحكومة برمته إماماً ومن معه من البطانة والحاوية أن يستحضروا مقاصد الشرع في كل تصرفاتهم وتشريعاتهم، بحيث تكون مقاصد الحكومة تابعة لمقاصد الشرع، وليس العكس، وذلك أن كفالة الدولة للأفراد مثلاً تكون "بمعنى أن يجد الفرد ضماناً عاماً من الدولة عند الفقر أو المرض، فلا يهلك فرد في دولة المسلمين، وهم ينظرون إليه ويعرفون حاجته وعوزة؛ لأن ذلك يتنافى مع غرض الشارع الذي يجعل المؤمنين كالجسد الواحد - كما ذكرنا - والذي يحث على التعاون على البر والتقوى: ﴿وَتَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَبْتَهِلُ الْفَاسِقِينَ﴾ [المائدة: 3] وقد ذكر الله تعالى في "سورة البقرة" تفسيراً لمعنى البر والتقوى: ﴿وَلَا تَعْلَمُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾، [المائدة: 3] وقد ذكر الله تعالى في "سورة البقرة" تفسيراً لمعنى

1 - سيف الدين عبد الفتاح، المتهاجية، ص: 326.

2 - نفسه.

البر فقال -عز من قائل:- ﴿لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُوا وَجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ
الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ غَوْرًا قُرْبًا وَالتَّوَكَّلَ وَالْيَتَامَى وَالْمَسَكِينَ وَابْنِ السَّبِيلِ
وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ﴾، [البقرة: 176]. وفي ذكر الله -سبحانه وتعالى- للزكاة
بعد ما سبقها؛ ما يدل على أن الإيتاء الذي قبلها هو من باب التطوع؛ لأنه من المعلوم أن الزكاة ركن من
أركان الإسلام، وفيها ما فيها من سد حاجة المحتاجين، وعوز المعوزين، فلو أن الناس جميعاً أدوا ما عليهم
من الزكاة؛ فإنه لا يكون في مجتمع المسلمين من يتضرر من الجوع، أو يكتوي بيران العوز والحاجة، فما
بالك لو تطوعوا وعملوا في تحقيق البر؟¹.

وقد حفلت سنة نبينا صلى الله عليه وسلم بنصوص كثيرة تدعو إلى التعاون على تحقيق مقاصد الشرع
في الأمة، باشتراك جميع أفراد الرعية مع حكامهم، "وتحث المسلمين على التعاطف والتراحم فيما بينهم،
كقول الرسول -صلى الله عليه وسلم:- (الساعي على الأرملة والمسكين كالمجاهد في سبيل الله، أو القائم
الليل الصائم النهار)² وقوله -صلى الله عليه وسلم:- (من كان معه فضل ظهر فليعد به على من لا ظهر له،
ومن كان معه فضل زاد فليعد به على من لا زاد له)³، وإذا كان هذا هو قصد الشارع الإسلامي في
مجتمع المسلمين، فإن الأمة أفراداً ودولةً مسئولة أمام الله عن تحقيق هذا القصد؛ إذ أن الدولة في الإسلام
إنما تمثل الأمة وتب عنها؛ فيجب عليها القيام بما أرشدت إليه الشريعة، من وجوب التراحم والتعاطف
بين أبناء المجتمع، الذي يجب أن يكون كالجسد الواحد.. فن كل ما تقدم يمكننا أن نرى: كيف أن
الإسلام عمل على تمكين الأفراد من التمتع بحقوقهم الاجتماعي في كفالة الدولة لهم، ولا سيما في حالات
العجز والعوز؛ وبذلك يسمو هذا الحق في النظام الإسلامي على ما هو مقرر في القوانين الوضعية، من مجرد
كفالة الدولة لحق العمل، الذي يشكل قبة الحقوق الاجتماعية في فقه القانون الدستوري.⁴

¹ - السياسة الشرعية، إعداد: مناهج جامعة المدينة العالمية، الناشر: جامعة المدينة العالمية، ص: 428.

² - الإمام البخاري، صحيح البخاري، كتاب الأدب، باب الساعي على الأرملة، رقم الحديث: 6006.

³ - رواه مسلم، كتاب اللقطة، باب استحباب المؤاسة بفضل المال، رقم الحديث: 1728، ورواه غيره.

⁴ - السياسة الشرعية، إعداد: مناهج جامعة المدينة العالمية، الناشر: جامعة المدينة العالمية، ص: 428.

ومن ذلك أيضاً قول الدكتور الشهيد عبد القادر عودة: "وضع علماء الأصول بعض القواعد التشريعية التي يجب الإلمام بها ومراعاتها على كل من يتعرض لتفسير النصوص التشريعية، وقد استمدوا هذه القواعد من استقراء الأحكام التي جاءت بها النصوص وعلى هذه الأحكام، ومن المبادئ العامة للشريعة وروح التشريع، حيث تبين لهم أن الشارع أراد من الشريعة أن يحقق مقاصد عامة، وأن بعض النصوص شرعت لحماية حقوق الجماعة، والبعض شرع لحماية حقوق الأفراد، والبعض شرع لحماية حقوق الجماعة وحقوق الأفراد معاً، فإذا راعى القاضي أو الفقيه هذه الاعتبارات كان له أن يجتهد في معرفة الأحكام ما لم يكن هناك نص صريح"¹.

ولكننا عند الملاحظة والتأمل في الواقع نجد أنفسنا لا نملك إلا أن نتحسر ونتأسف ونحن نقرأ مع الدكتور جمال الدين عطية، الذي نراه وكأن لسان حاله يجب على ما قاله الدكتور عبد القادر عودة، وذلك في قوله: "وقد يبدو هذا القول مجافياً للواقع الذي نراه من إحكام الدول المتقدمة لسياساتها ومخططاتها، والحقيقة أن هذه الدول اهتمت بجانب واحد من العملية التخطيطية وأهملت جوانب أخرى: منها النظرة الكلية، والجوانب الروحية والخلقية والاجتماعية، ونظام الإرث، وغيرها. وقد انتقلت عدوى هذا الإهمال - ضمن ما انتقل - إلى بلادنا العربية والإسلامية؛ فنجد بلادا يشكو أهلها الحرمان من أبسط مقومات الحياة، وثقل كاهلها الديون الداخلية والخارجية، تنفق عشرات بل مئات الملايين على المهرجانات الرياضية والفنية والإعلامية، والاحتفالات بالألفية الثالثة، ما لو وضع فيما يستحقه وفقاً لترتيب الأولويات، ولتحقيق الضروري والحاجي قبل التحسيني لتغير وضعها الحقيقي - لا المظهري - ولو خطوة في الاتجاه الصحيح"².

ويمكن أن نظيف نصاً آخر للشهيد عبد القادر عودة يفهم منه دعوته إلى التزام كل من الدولة والأمة بمراعاة مقاصد الشريعة حيث يقول: "حقوق الجماعة وحقوق الأفراد: أفعال المكلفين سواء كانت

¹ - عبد القادر عودة، التشريع الجنائي الإسلامي مقارناً بالقانون الوضعي، دار الكاتب العربي، بيروت. 1/ 202.

² - جمال الدين عطية، نحو تفعيل مقاصد الشريعة، 234.

جرائم أو لم تكن، بعضها حق خالص لله، أو حق الله غالب فيه. وبعضها حق خالص للمكلف، أو حق المكلف غالب فيه.

وحين يعبر الفقهاء بما هو حق لله يقصدون ما هو حق للجماعة، وما قصد به تحقيق مصلحتها وحفظ النظام العام فيها، وقد جعلوه حقاً لله؛ لأنه لم يقصد به نفع فرد معين، وليس للأفراد حكماً أو محكومين حق إسقاطه أو العفو عنه أو إهمال إقامته¹.

والنصوص في هذا المجال كثيرة متنوعة، لا يتسع مجال هذا البحث لذكر المزيد منها.

ب- مقاصد الشرع والمفتي في النوازل السياسية.

في نص أنقله بطوله لأهميته، يقول مسفر بن علي القحطاني: "والنوازل السياسية اليوم هي أعقد أنواع المستجدات، وطبيعتها تجعل الفقهاء في حذر من الخوض فيها، نظراً إلى خطورة مآلاتها، ومظنة ما تحمله لأصحابها من المواجهة مع أصحاب النفوذ، وترك النظر فيها يشجع أنصاف العلماء للتصدر في بيانها فيغمر الحق أو تشتعل فتنة، وتخاذل الأمة من علمائها بصمتهم عن نوازل مدلّمة تجعلهم في حيرة وتخبّط عن معرفة الحق أو المخرج الأسلم من تلك النوازل. فوقف الفقيه في البعد عنها والخوف من القول فيها لم يعد مبرراً، فالخطورة في الصمت على مستوى الأمة أعظم من سلامة الفرد في البعد عنها، وترك الأمر لغيره ممن لا يحسن الفهم والتنزيل..."².

ويفضل الدكتور مسفر القحطاني أن يخفف العبء على الفقيه بأن تتولى المجامع الفقهية المحترمة، الفتوى في النوازل السياسية، لأنها مجامع ومؤسسات لا تخضع إلا لسلطان الشرع "فدورها اليوم أكد في الحضور والتأثير، ونوازل السياسة من أشد مزالق الفتوى المعاصرة، فالأمان الحقيقي هو بعودة هذا الفقه لأهله، وأن ينظروا إلى ميزان الشرع ومصالح الخلق بما يحفظ للأمة ضروراتها الكلية"³.

المطلب الخامس: من مظاهر اعتماد مقاصد الشرع في السياسة الشرعية.

¹ - عبد القادر عودة، التشريع الجنائي الإسلامي، 202-203.

² - مسفر بن علي القحطاني، سؤال التدبير، رؤية مقاصدية في الإصلاح المدني، 81/80.

³ - المرجع السابق، نفس الصفحة.

أ- اشتراط القرشية بين الضروري والعاجري والتحسيني

كان اشتراط القرشية في النسب عند اختيار الخليفة محل خلاف بين فقهاء السياسة الشرعية، بين من يحرص عليه دائماً، وبين من يرى أن المطلوب هو المقصود من هذا النسب، وليس النسب في حد ذاته، ومن قال بالرأي الثاني الإمام ابن الأزرق الأندلسي، إذ نظر إلى مقصد الشرع من نسب القرشية، وليس إلى النسب في حد ذاته، بل إنه أيد قوله بأقوال بعض كبار العلماء من أمثال ابن العربي وابن خلدون، فقال: "من ذلك تولية الشبه عند تعذر المستحق وهذا أيضاً إن فقد شرط النسب القرشي ... عند القاضي أبي بكر وجماعة من الفرق حتى غلب بعضهم فقال لو استوى قرشي ونبطي في شروط الإمامة لرحم النبطي لقربه من عدم الجور والظلم، ووجه ذلك ابن خلدون وإن كان خلاف قول الجمهور بما حاصله أن قصد الشارع في اشتراطه ليس لمجرد التبرك به وإن كان ذلك حاصلًا، بل لرفع النزاع به لما كان لقريش من العصبية والغلب وقصد ذلك لا يختص بجيل ولا عصر فتى وجدت العصبية في القائم بأمر المسلمين كانت هي العلة المشتملة على المقصود من القرشية، لا يسما وقد تلاشت عصبيتها شرقاً وغرباً، ولا يلزم عموم ذلك في جميع الآفاق كما كان في القرشية لقوتها حينئذ على ذلك بل يختص الآن كل قطر بمن له فيه عصبية غالبية"¹.

ونحن نرى هنا أن المعول عليه هو المقصد الضروري من النسب، وليس النسب في حد ذاته، ولكننا نفهم من ابن الأزرق أن النسب وسيلة إلى التآلف وعدم النزاع، وقد سبقه الإمام الجويني إلى هذا الرأي، ولكنه اعتبر النسب لمجرد التشريف لشجرة النبي صلى الله عليه وسلم، فقال: "فإن النسب ثبت اشتراطه؛ تشريفاً لشجرة رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ إذ لا يتوقف شيء من مقاصد الإمامة على الاعتزاء إلى نسب، والانتماء إلى حسب"².

¹ - ابن الأزرق بدائع السلك في طبائع الملك، بتصرف يسير، وزارة الإعلام - العراق، الطبعة: الأولى، 1977، 1/ 75.

² - إمام الحرمين أبو المعالي الجويني، غياث الأمم في التياث الظلم، 415.

وهنا نجد هذا الفريق فقهاء السياسة الشرعية يعتبرون وحدة الصف وجمع الشمل هو المقصد الضروري، ويتحقق ذلك بنصب الإمام، بينما يعتبرون النسب مثلاً في حكم التحسينيات، كما يفهم من كلامهم، وإن كان غيرهم يرى أن هذا الشرط ضروري لا يمكن التخلي عنه. والله أعلم.

ب- نازلة وصول ذوي المشروع الإسلامي إلى الحكم، وكيفية التصرف

أثار الدكتور مسفر القحطاني هذه النازلة في كتابه سؤال التدبير، في نقاش طويل يراجع في موضعه، وقد تناول فيه مشاكل كبرى اصطدم بها ذوو المشروع الإسلامي، من قبيل أن فوز هؤلاء لا يعني الإجماع على قبولهم، فقد يكون الفارق في الانتخابات بنسب ضئيلة جداً، وكذا كون هذه التيارات والجماعات والأحزاب تعتمد فكرها أيام التأسيس، بينما بين مرحلة التأسيس ومرحلة الوصول إلى السلطة كانت الحياة الاجتماعية قد تغيرت كثيراً، وصارت تتطلب خطاباً أكثر مناسبة للوضع الراهن، ومن ذلك أيضاً سؤال مدى توفر الجو المناسب لتطبيق مقتضيات المشروع الإسلامي، إلى غير ذلك من المشكلات التي ظهرت فوق السطح، مما يعني أن وصول ذوي المشروع الإسلامي في ظل هذه الأوضاع يعتبر نازلة كبرى في حد ذاتها¹.

وهناك نماذج كثيرة للنوازل السياسية الطارئة، والتي تتفاوت أهميتها وخطورتها، آثرنا ذكر النماذج السابقة عوضاً عنها حتى لا يصرفنا ذلك عن وجهة هذا البحث.

المبحث الثاني: قاعدة تصرف الإمام على الرعية منوط بالمصلحة،

وتطبيقها في أحكام فداء الأسرى.

المطلب الأول: دراسة القاعدة.

ويجدر بنا قبل الحديث عن مظاهر تطبيقات هذه القاعدة في النوازل السياسية أن نعرف بها ولو بإيجاز، وذلك كالآتي:

¹ - حاولت إجمال رأي الكاتب، ولزيت من التفاصيل المهمة، ينظر: سؤال التدبير، رؤى مقاصدية في الإصلاح المدني، من ص: 173 فما بعدها.

أ- صيغة القاعدة: تعددت صيغ هذه القاعدة عند الأصوليين، ونحن في هذا البحث نأخذ بالصيغة المتداولة المشهورة، وهي بلفظ: "تصرف الإمام على الرعية منوط بالمصلحة"¹.

ب- مفردات القاعدة: نظرا لشيوع هذه القاعدة في الكتب والمصنفات والرسائل الجامعية والعلمية، فإنني سوف أعتد كتابا لطيفا تحدث عن هذه القاعدة بإيجاز مع الدقة والتركيز، وهو كتاب: "قاعدة تصرف الإمام على الرعية منوط بالمصلحة وتطبيقاتها المعاصرة في البيئة" للدكتور قطب الريسوني.

- تصرف: " ما يصدر عن الشخص بإرادته واختياره من قول أو فعل، يرتب عليه الشرع أثرا معيناً، سواء كان ذلك نافعا للشخص أو ضارا له".

- الإمام: " إذا أطلق لفظ الإمام في اصطلاح علماء السياسة الشرعية، فالمراد به من يتولى أمر المسلمين، ويسوسهم، ويحفظ عليهم مصالحهم، ومن هنا فإن الإمامة تعني: رئاسة الدولة، أو القيادة العامة، تشبيها لها بإمامة الصلاة التي يقتدي فيها المأموم بالإمام وجوبا، فكذلك الحال في الإمام الأعظم الذي له على الرعية حق الطاعة والامتثال في المعروف".

- الرعية: "اطلق الراعي على الخليفة، والإمام، والحاكم، والأمير، لاضطلاعهم بتدبير شؤون الناس، لأنهم تحت رعاية السلطة الحاكمة، ولا تشذ الدلالة الاصطلاحية للكلمة عن المعنى اللغوي، إذ جاء في تعريفها: كل من كانوا تحت الولاية العامة لأمر المؤمنين".

- منوط: يفيد هذا اللفظ "التعليق بالمصلحة المعتبرة شرعا والارتباط بها"

- المصلحة: نقل الدكتور قطب الريسوني عن ابن تيمية قوله في المصلحة: "الفعل يجلب منفعة راجحة، وليس في الشرع ما ينفيه"².

- أقسام المصلحة: تنقسم المصلحة إلى ثلاثة أقسام بحسب شهادة الشرع لها.

الأول: مصلحة معتبرة: " وهي التي نهض دليل باعتبارها من نص أو إجماع".

¹ - بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي، المنشور في القواعد الفقهية، وزارة الأوقاف الكويتية، الطبعة: الثانية، 1405 هـ - 1985 م. 309 / 1.

² - ابن تيمية، مجموع الفتاوى، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، 1416 هـ/1995 م، 343/11.

الثاني: مصلحة ملغاة: " وهي كل معنى نهض الدليل الشرعي على إلغائه".

الثالث: مصلحة مرسلّة: " وهي ما لم يشهد الشارع باعتباره أو إلغائه... لكن علم من عمومات الأدلة، وشواهد الأحوال، وتفاريق الأمارات، كونها مقصودا مرعيا للشارع، وقد نص الأصوليون على أنها: (الوصف المناسب الذي لم ينص عليه لكن الذي يحصل عقلا من ترتيب الحكمة عليه ما يصلح مقصودا للشارع من جلب مصلحة للخلق أو دفع مفسدة عنهم)¹.

المطلب الثاني: شروط أعمال القاعدة في السياسة الشرعية:

لا بد من توفر شرطين لكي يتم أعمال هذه القاعدة من قبل اصحاب الولايات:

الشرط الأول: أن تتوافر في الولي شروط الوكيل، لأنه لا يتصرف لنفسه². ونذكر ومنها: الإسلام، والبلوغ، والعقل، والحرية، والذكورة، والعلم بالأحكام الشرعية، والقدرة على استيفاء أغراض الولاية.

الشرط الثاني: أن يكون تصرف الولي منظويا على منفعة معتبرة للمولى عليه، تعود عليه بعائد الخير الدنيوي والأخروي، أو بهما معا...³.

وتجدر الإشارة إلى أن المقصود بالمصلحة هنا، المصلحة الشرعية، وليست المصلحة على مفهوم من يفسر المصلحة بالمنفعة مهما كانت من دون قيد أو شرط شرعي.

المطلب الثالث: مفهوم فداء الأسرى في اللغة والفقهاء السياسي

أولا: في اللغة

جاء في معجم مقاييس اللغة لابن فارس: " (فدي) الفاء والذال والحرف المعتل كلمتان متباينتان جدا. فالأولى: أن يجعل شيء مكان شيء حمى له، والأخرى شيء من الطعام.

فالأولى قولك: فديته أفديه، كأنك تحميه بنفسك أو بشيء يعوض عنه..."¹.

¹ - قطب الرسوني، قاعدة تصرف الإمام على الرعية منوط بالمصلحة، وتطبيقاتها في المجال البيئي، والتقول السابقة، من 19، إلى 24.

² - محمد عثمان شبير، القواعد الكلية والضوابط الفقهية، دار النفائس، الطبعة الثانية، 1428هـ/2007م، ص: 355.

³ - المرجع السابق، 29-30.

قال الراغب الأصفهاني: " الفدى والفداء: حفظ الإنسان عن النأبة بما يبذله عنه... والمفاداة: هو أن يرد أسر العدى ويسترجع منهم من في أيديهم"².

وقال الشيخ محمد الطاهر بن عاشور: "والفداء: بكسر الفاء ممدودا تخليص الأسير من الأسر بعوض من مال أو مبادلة بأسرى من المسلمين في يدي العدو"³.

الأسرى: جمع أسير قال ابن فارس: "أسر: الهمة والسين والراء أصل واحد، وقياس مطرد، وهو الحبس، وهو الإمساك. من ذلك الأسير، وكانوا يشدون به بالقيد وهو الإسار، فسمي كل أخيد وإن لم يؤسر أسيراً"⁴.

ثانياً: مفهوم الأسرى في الفقه السياسي

قال الماوردي: "فأما الأسرى: فهم المقاتلون من الكفار إذا ظفر المسلمون بأسرهم أحياء"⁵. ثم ورد تعقيب من الموسوعة الفقهية الكويتية بالقول: "وهو تعريف أغلي، لاختصاصه بأسرى الحريين عند القتال، لأنه بتتبع استعمالات الفقهاء لهذا اللفظ، يتبين أنهم يطلقونه على كل من يظفر بهم من المقاتلين ومن في حكمهم، ويؤخذون أثناء الحرب أو في نهايتها، أو من غير حرب فعلية، ما دام العداء قائماً والحرب محتملة"⁶.

ثالثاً: من يتولوا أمر الأسرى في الفقه السياسي؟

إن النظر في مختلف المصنفات الفقهية، وفي مختلف المذاهب الفقهية الإسلامية، وكذا كتب السياسة الشرعية، يجعلنا نتأكد أن "مصير الأسرى يتحدد بحسب ما يراه الإمام، فيفعل ما يراه مصلحة ملائمة من

¹ - ابن فارس، أحمد بن زكرياء، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، دون رقم الطبعة، 1399 هـ - 1979 م، 4/483.

² - الراغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، 627/1.

³ - ابن عاشور، التحرير والتنوير، 156/23.

⁴ - ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، 107/1.

⁵ - الماوردي، الأحكام السلطانية، 207، دار الحديث - القاهرة.

⁶ - الموسوعة الفقهية الكويتية، 194/4.

اختيار أحد أمور؛ هي عند الحنفية: القتل أو الاسترقاق أو تركهم أحراراً ذمة للمسلمين، إلا مشركي العرب والمرتدين، فإنهم لا يسترقون ولا يكونون ذمة، وهي أربعة عند غير الحنفية، القتل، الاسترقاق، والمن، والفداء بمال أو أسرى، وأضاف المالكية أمراً خامساً هو عقد الذمة معهم، وتكليفهم بالجزية¹

المبحث الثالث: قاعدة تصرف الإمام على الرعية منوط بالمصلحة،

وفداء الأسرى.

تدرج قضية فداء الأسرى ضمن أحكام الجهاد في الإسلام، وأحكام الجهاد من اختصاص الإمام الأعظم، يقول الدكتور محمد سعيد رمضان البوطي رحمه الله: "ويعد الجهاد القتالي في مقدمة أحكام الإمامة، بل لا أعلم أي خلاف في أن سياسة الجهاد، إعلاناً، وتسييراً، وإنهاءً، ونظراً لذيوله وآثاره، كل ذلك داخل في أحكام الإمامة، وأنه لا يجوز لأي من أفراد المسلمين أن يستقل دون إذن الإمام ومشورته، في إبرام شيء من هذه الأمور"².

المطلب الأول: تصرف الإمام ونظيره مقيّد بتحقيق المصلحة للمسلمين

إن الفقه الإسلامي، لا يتحمل مسؤولية الانحرافات التي عرفها التاريخ السياسي الإسلامي، إذ إن مسؤولية هذا الفقه تتوقف عند التعريف بالحكم الشرعي وبيانه، لذا لا ينبغي الفهم بأن الخروج عن الروح التشريعية للفقه السياسي الإسلامي يستند إلى مسوغات فقهية، وإنما الفقه الإسلامي يلزم الإمام بترك الهوى والانقياد لمقاصد الشريعة ومصالح المسلمين حتى لو فوض له الإسلام الانفراد بالنظر في قضايا السياسة الشرعية، ويفهم ذلك من خلال مجموعة من أقوال العلماء والفقهاء والأئمة، نذكر من ذلك قول الإمام ابن رشد: "والتخير في الأسرى ليس على الحكم فيهم بالهوى، وإنما على وجه الاجتهاد في النظر للمسلمين"³.

¹ - إبراهيم عبد الرحيم، السياسة الشرعية، مفهومها مصادرها مجالاتها، 2/ 1454.

² - محمد سعيد رمضان البوطي، الجهاد كيف نفهمه وكيف نمارسه، ن 112.

³ - ابن رشد، المقدمات الممهدات، 1/ 367.

وقال الإمام ابن عبد البر: "للإمام قتل الأسير العاقل، وله أن يمن عليه فيترك قتله وله أن يفادي به إن كان في ذلك نظر للمسلمين، وإلا لم يكن ذلك له"¹.

وقال ابن شاس: "وينحصر نظر الإمام فيهم بين خصال خمس، وهي: القتال، والاسترقاق، والمن، والفداء، وعقد الذمة، فيفعل من ذلك ما أدى اجتهاده إلى أن المصلحة للمسلمين فيه"².

المطلب الثاني: تطبيقات على نازلة قتيمة في الأندلس

ذكر الإمام الوئرشري في المعيار المعرب نازلة تتعلق بفداء الأسرى، أفق فيها علماء غرناطة، الذين ذكرهم الوئرشري باسم طلبة غرناطة، ذكروا فيها الحكم الشرعي الذي اتفقوا عليه، ثم ورد عليهم تقييد مخالف لما ذكره، زعم صاحبه أنه من صنع علماء غرناطة، فأنبرى له العلماء بالنقد والبيان والرد بالأدلة الشرعية.

إلا أن الجدير بالذكر أن هذه النازلة على أهميتها، فإننا وجدنا صعوبة في تبيين صاحبها الحقيقي، هل هم فقهاء غرناطة والوئرشري ناقل للفظ؟ هل هي لفقهاء غرناطة والوئرشري ملخص لما ذهبوا إليه؟ أم هي أصالة للوئرشري؟

هذه صعوبات حاولت فيها الاستعانة ببعض الطلبة والأساتذة لكنهم ذكروا نفس الاحتمالات، وليست هي النازلة الوحيدة في المعيار التي تتضمن هذا الإشكال، مع أنه يظهر في كثير من نوازل المعيار أن الوئرشري رحمه الله يذكرها لغيره، ثم يتدخل أحياناً بلفظه وموقفه الشخصي في غضون النازلة وجوابها، وهذا ما يظهر لنا في هذه النازلة والله أعلم بالصواب.

حول نازلة من كتاب المعيار المعرب للوئرشري

النازلة التي جعلتها محل البحث طويلة في معيار الإمام الوئرشري، وقد ذكرها تحت عنوان: "أسير نصراني بمالقة فدي بمال، فأسلم قبل الخروج منها ورد علي حضرة غرناطة حرسها الله تعالى" ونظراً لطولها،

¹ - ابن عبد البر، الكافي في فقه أهل المدينة، 1/ 468.

² - عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة أبو محمد بن شاس بن تزار الجذامي السعدي المالكي دراسة وتحقيق: أ. د. حميد بن محمد لحر الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان الطبعة: الأولى، 1423 هـ - 2003 م

فقد وجدت أنه لا يمكن نقلها بنصها في هذا المقال، ولذلك اقتبست منها نصوصاً للاستشهاد بها في هذا البحث، ويكفي أن يرجع القارئ إلى موضع النازلة في كتاب المعيار.¹

المطلب الثالث: أثر القاعدة في هذه النازلة:

أولاً: اختصاص الإمام أو نائبه بفداء الأسرى

* الإمام الأعظم.

يقول الإمام الوئريسي: "وهذا النص أيضاً واضح الدلالة على أن المنع والإباحة في الفداء إنما هي للإمام ولا عبرة بغير الإمام في ذلك".²

وقال في موضع آخر: "...أن المعلوم الشهير عند المالكية وغيرهم أن الأسارى مخير فيهم في وجوه: - منها الفداء وهذا التخيير إنما هو للإمام لا لغيره. ألا ترى أن من الوجوه التي يخير فيها عقد الذمة على أداء الجزية، وليس ذلك لغير الإمام. وإنما ذكر العلماء التخيير في الوجوه للإمام ولم يذكروا التخيير لغيره".³

- وفي رده على أحد المفتين الذين ساووا بين الإمام وغيره في فداء الأسرى يقول: "فإننا نقول له لا يخلو أن تريد بقولك إن مالكا أجاز الفداء للإمام أن هذا الجواز إجماع في مذهب مالك لا خلاف في ذلك من أحد أصحابه".⁴

* نائب الإمام الأعظم.

- وكما يتولى الإمام بنفسه أمر فداء الأسرى، فإنه أيضاً يجوز ذلك لمن يجعله الإمام الأعظم نائباً عنه، ونلاحظ ذلك في قول الإمام: "ولا فرق في أن يتولى الإمام ذلك بنفسه أو يأمر الناس بفعله ويسند لهم في أسراهم إذا كان ذلك عن نظر منه واجتهاد وملاحظة لمصالحهم من التقوي على أعدائهم بما يأخذونه منهم

¹ - الوئريسي، المعيار المعرب، الجزء الأول، من ص 158 إلى 195، وهي في صفحات تناهز الخمسين.

² - المعيار، 1/177.

³ - نفسه: 1/166.

⁴ - نفسه، 1/175.

من العوض في أسراهم، وتيسر أسباب خلاص إخوانهم المسلمين المأسورين من أيدي الكفار، وغير ذلك من منافعهم العامة والخاصة"¹.

* غير الإمام ونائبه / الرعية.

يرى المفتي في هذه النازلة أنه لا يجوز لغير الإمام ولا نائبه تولي أمر فداء الأسرى بنفسه، خصوصا في المذهب المالكي، فإن ذلك يؤدي إلى أن ينفرد كل واحد من الرعية بنظر في ذلك مخالف لنظر الإمام، فيفدي من يرى الإمام المصلحة في استرقاقه، ويسترق من يرى المصلحة في فدائه، لكن قد تتغير الأحوال، ويتغير المكان، فيجوز للإمام ذلك للعامة، لكن مع ذلك لا يعتبر الأمر جائزا إلا بإجازة الإمام له، حينئذ "يجوز إباحة الفداء لرعيته في أسراهم إذا رأى أن ذلك مصلحة لهم لتقويهم بما يأخذونه منهم من المال مدافعة أعدائهم ومقابلة ما منوا به من مكابدة أضرارهم اللزوم لهم من الآناء، ولا سيما بهذه الجزيرة الأندلسية التي قد غلب العدو على جل أقطارها وأحاطوا بمن بقي فيها من المسلمين من جميع جهاتهم"². ويقول في نص آخر: "بل الدليل على تسويغ الفداء للرعية هو ما جعل للإمام من النظر في ذلك بحسب اجتهاده، وما تقتضيه المصلحة عنده للمسلمين"³.

ثانيا: أحكام الإمام في الأمور في الفقه المالكي.

في النازلة تصرح قوي بالتزام المذهب المالكي، بما في ذلك الدعوة إلى تقليد الأئمة المقلدين قبل المجتهدين، وكذل الإشادة بموقف الملوك والأمراء في إلزام الناس بمذهب مالك، والتشجيع عمن خرج عن هذا المذهب، حيث جاء في الفتوى: "بل حسبه تقليد الأئمة المقلدين والأخذ بأقوالهم وأقوال أتباعهم، ولم يزل ذلك طريقا متعبدا للعلماء وسنة محفوظة عند الفقهاء وأهل الفتيا وخصوصا بلاد المغرب، فإن اتباع أهلها لمذهب مالك رضي الله عنه والتزامهم الأخذ بقوله وقول أصحابه ومنع ملوكها وأمرائها الناس من الخروج عنه أمر هو من الشهرة بحيث لا يحتاج إلى استشهاد عليه، حتى إنه لم يحفظ عن أحد من أهل

¹ - نفسه، 1/173.

² - المصدر السابق، 1/186.

³ - نفس المصدر ونفس الصفحة.

العلم بالمغرب الخروج من مذهب مالك ولا الأخذ بغيره من المذاهب، وكل من رام شيئاً من ذلك أو جنح إليه لقي من الإنكار لعلمه والتسفيه لحله ما لم يكن له به قبل ولا استتب له معه أمر"¹.

حتى إنه ذكر أن العالم إذا بلغ درجة الاجتهاد، فلا يبادر إلى الخروج عن المذهب المالكي، بل يتشبث به ويلتزم بأصوله، ونجد ذلك في قوله: "وقد حكى الناس أنه لم يبلغ في هذه الملة أحد بعد الأئمة الأربعة رتبة الاجتهاد غير اسماعيل القاضي، ولكنه لم يتميز بمذهب خارج عن مذهب مالك ولا أقدم على استنباط حكم يخالف أحكامه"².

لقد جعل فقهاء المالكية أحكام الأسرى في خمسة كلها يخير فيها الإمام وليس غيره، وقد نقلها الونشريسي عن أبي الوليد الباجي في المنتقى وهي في قوله: "إن الإمام مخير بين خمسة أشياء أن يقتله أو يفادي به، أو يمن عليه، أو يسترقه أو يعقد له الذمة على أداء الجزية"³.

ثالثاً: مراعاة الإمام المصلحة في فداء الأسرى

لقد كان الفقهاء شديدي الوضوح في كلامهم، فحينما قرروا -استناداً إلى الشرع- أن أمور الدولة، ومنها فداء الأسرى، موكولة إلى الإمام، إنما قالوا ذلك حفاظاً على وحدة صف الأمة، وليس توكيلاً للإمام كي يستبد برأيه مهما كان، بل ألزموه بالتقيد بالمصلحة الشرعية والنظر الجاد للمسلمين، والاجتهاد في تحري ما هو أصلح للمجتمع الإسلامي ولما كان "فعل الإمام [فداء الأسرى] فيه مصلحة عامة للمسلمين فجاز له ذلك بخلاف غيره، ولا يفعل الإمام المفاداة أو غيرها من الوجوه التي تجوز له إلا باجتهاد ونظر في مصالح المسلمين"⁴.

وفي موضع آخر يقول نقلاً عن الباجي: "والتخير في الأسارى ليس على الحكم بالهوى، وإنما هو على وجه الاجتهاد في النظر للمسلمين كالتخير في حد المحارب"⁵.

¹ - المعيار، 173/1.

² - نفسه.

³ - نفسه، 167/1.

⁴ - نفسه، 163/1.

⁵ - نفسه، 175/1.

وقد ذكر هذا غير واحد من فقهاء المالكية منهم شهاب الدين النفراوي الأزهري المالكي حيث نقل عن ابن الحاجب قوله: "قال ابن الحاجب: وإن أسروا عجمًا أو عربًا فالإمام مخير في خمسة أوجه: القتل والاسترقاق وضرب الجزية والمفاداة والمن بنظر الإمام وذلك قبل قسم الغنيمة، فينظر ما فيه مصلحة للمسلمين، ولا ينظر للهوى..."¹.

رابعاً: من مظاهر رعاية الإمام للمصلحة في فداء الأسرى

1- النظر في حال الأسير: "فإن كان الأسير من أهل النجدة والفروسية والنكاية في المسلمين قتله الإمام ولم يستحيه"².

2 - النظر إلى المصلحة المادية في فداء الأسير كوفرة المال المبذول، وذلك في نقله قول الباجي: "وإن رد الإمام باجتهاده مخالفة ما وصفناه من وجوه الاجتهاد كان له ذلك، مثل أن يبذل الفارس المعروف بالنجدة والفروسية في نفسه المال الواسع الكثير فيرى الإمام أخذه أولى من قتله"³.

3 - قد تكون المصلحة في قتل الأسير الذي يخشى أن يصير عوناً على المسلمين لشبابه وقوته، وفي ذلك يقول المفتي في هذه النازلة: "مضى العمل باستحباب قتل الأسارى الذين يخشى منهم أن يكونوا عوناً على المسلمين مثل الشباب والمراهقين وما أشبههم، فإن ترك قتلهم واستحيوا لم يجز للمسلمين مفاداتهم بالمال على حال، ولا بأس أن يفدى بهم أسارى المسلمين"⁴.

4 - ومن المصلحة المساواة في المفاداة بين الأسرى وهو ما سماه بالموازنة بين المصالح، حيث يفدى المعروف بالشجاعة مثلاً بمثله من المسلمين وفي ذلك يقول ينقل عن ابن المواز قوله: "يفدى العليج منهم بمسلم لا بالمال ما لم يكن المقدي منهم معروفاً بالشجاعة والذكر فليقد بمثله في الذكر من المسلمين"⁵.

¹ - شهاب الدين النفراوي الأزهري المالكي، الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني، 398/1

² - المعيار، 175/1.

³ - نفسه، 176/1.

⁴ - نفسه، 162/1 و 177/1.

⁵ - المصدر السابق، 177/1.

5 - ومن المصالح التي يحرص الإمام على مراعاتها في فداء الأسرى، تقديم المسلمين على المال، وذلك لكرامة الإنسان المسلم وقيمه، فينقل "عن سخون عن أبيه قال: لا يصلح فداء الرجال بالمال ولكن بالمسلمين"¹.

6 - ومن تلك المصالح أيضاً، رفض المال في حق الأسير ذي النكايّة بالمسلمين، لأن ضرره ومفسدته، تغلب مصلحة المال المحصل عليه في المفاداة، وفي ذلك يقول: "ومن اشترى علجاً من المغنم فجاء أهله يريدون فداءه وفيه نكايّة قال: يمنعه الإمام من ذلك... وفيه من البحث المتعلق بمسألتنا استقراء الجواز في الفداء بالمال في الذي ليس بذئ نكايّة من الأسارى"².

7 - من المصالح التي يراها الإمام، إباحة فداء الأسرى بالمال للرعية في بعض الأحوال الخاصة، مثل: "لتقويهم بما يأخذونه منهم من المال مدافعة أعدائهم ومقابلة ما منوا به من مكابدة أضرارهم اللازم لهم من الآناء"³ وكذلك "الاستدراج للعدو إلى إباحة فداء من بأيديهم من أسارى المسلمين وتوخي مساحتهم في ذلك وتيسير أسباب خلاصهم. فإن فائدة استنقاذ المسلمين من أيدي الكفار عظيمة القدر عند الله تعالى، قد أباح الشرع لأجلها أموراً من المحرمات التي لا تجوز، ولغير ذلك من مصالحهم ومنافعهم العامة والخاصة"⁴.

ويستشف من هذا أيضاً أن بعض الفقهاء يمنعون الفداء بالمال، للإمام أو للرعية، لكن إذا رأى الإمام مصلحة في المال، أجاز الفداء بالمال فإن "من رأى أنه يبذل في نفسه المال الكثير الواسع الذي ينتفع بمثله المسلمون ويستعينون به على دفع مهماتهم العامة للبلوى، تولى فداءه بنفسه وأعد ذلك لمنافع المسلمين"⁵.

¹ - نفسه، 162/1، وانظر: المعيار، 177/1.

² - نفسه، 178/1.

³ - نفسه، 186/1.

⁴ - نفسه، 186/1.

⁵ - نفسه، 186/1.

خامساً: تغير مفهوم المصلحة بحسب تغير الزمان والمكان وانفراخ حالة الأندلس في فداء الأسرى

وبما أن الإمام في فداء الأسرى يجب عليه أن يراعي المصلحة الشرعية، فإن هذه المصلحة في حد ذاتها تتغير بتغير الزمان والمكان، ويُلخص ذلك صاحب النازلة في قوله: "لكنهم لما كان عندهم النظر في ذلك إنما هو للإمام خاصة ولا حكم في ذلك لغيره من المسلمين إلا بإذن الإمام تكلموا في تلك الأدلة من الكتاب والسنة بما ظهر لهم من المنع والجواز حسبما اقتضته أحوال الإسلام والمسلمين وأحوال الأمصار والنواحي التي كان فيها أولئك الفقهاء والعلماء، إذ لكل زمان ولكل مكان أحوال تختص به وتجري بحسبها أحكام أهلها الفقهية وغيرها، فليس حكم الإسلام من الظهور والاعتلاء قبل فتح مكة ووقعة بدر كحالهما، ولا حاجة أهل مراکش اليوم إلى فداء الأسارى كحاجة أهل الأندلس"¹.

وفي نص آخر يشير صراحة أن: "المصالح العامة لا تنضبط وجوها ولا يمكن حصرها في قضايا متعددة وأوقات معينة، بل هي بحسب الحال الحاضرة والنازلة المتعينة واجتهاد الناظر في ذلك، ولا يصح حصر مصالح معينة ليتوخم حذرهما الأئمة واحداً بعد واحد، لأن ذلك يؤدي إلى التقليد. وحقيقة الاجتهاد الذي هو مسوغ للفداء يناقض التقليد. فالنظر إلى المصالح مقصوره على رأي الإمام الناظر في أمور المسلمين واجتهاده. لا يلزمه ملاحظه مقصد من كان قبله ولا غير ذلك"².

- واعتباراً لمبدأ تغير مفهوم المصلحة بتغير الزمان والمكان، تم إفتاء كثير من الفقهاء في نصوصهم الفقهية، حيث يقول الإمام الونشريسي: "وعلى ذلك تجري أحوال أهل الأندلس اليوم في أمر الفداء فإنهم مرتبطون في ذلك لما حده لهم ملوكهم ورأوه مصلحة في حقهم، وذلك مقتضى مذهب مالك والصحيح منه"³.

¹ - المعيار، 181/1.

² - نفسه، 185/1.

³ - نفسه، 184/1.

لم يكن الفقهاء يصدرن عن أهوائهم، ولا يفتون الحكام بحسب أهوائهم، ولا العامة بحسب ما يشتهون، وإنما كانت القواعد الشرعية ضابطة لفتوى المفتي، ولتصرف الإمام على رعيته، ولطاعة الرعية لولي أمرها، وقد كانت قاعدة "تصرف الإمام على الرعية منوط بالمصلحة"، من أهم القواعد المنظمة لأمر الدولة الإسلامية، لما يفرزه التقيد بها من تحقيق لمقاصد الشريعة الإسلامية، ويرى بعض الباحثين أن "هذه القاعدة تعد من القواعد الأساسية في السياسة الشرعية، ويمكن تفريع كل القواعد السياسية عليها فيما لا نص فيه أو فيه واجب مخير كالحكم في الأسرى..."¹.

نتائج البحث

بعد البحث في هذه النازلة التي أوردها الإمام الونشريسي، وهي تتضمن جواب طائفة من علماء قرطبة حول قضية فداء الأسرى، نود تسجيل بعض النتائج المهمة حول البحث أهمها:

- 1 - أن كتب النوازل حافلة بالنوازل السياسية التي تسهم في إغناء التراث السياسي الإسلامي.
- 2 - أن الفقهاء تنوعت اهتماماتهم حتى شملت الجانب السياسي في هذه الأمة تنظيراً وعملاً وممارسة وإفتاء...
- 3 - أن كثيراً مما يظنه الناس من اختصاص العامة هو في الحقيقة من اختصاص ولي الأمر أو من ينوبه ذاك الولي.
- 4 - أن ولي الأمر لا يتصرف بإرادته ولا لمصلحته الخاصة، بل يتصرف وفق قواعد الشريعة الإسلامية ومن أجل تحقيق المصلحة العامة للمسلمين.
- 5 - أن ولي الأمر يجب أن يراعي تغير الظروف والأحوال والأمكنة من أجل تنزيل المصلحة في التصرفات السياسية.
- 6 - أن الفقه السياسي المالكي - خاصة في الغرب الإسلامي - له ما يشارك فيه الفقه الإسلامي عامة وله ما يميزه عن غيره.

¹ - الضوابط الأصولية للاجتهاد في السياسة الشرعية، عبد الكريم الشقاني العاني، دار الكتب العلمية، الأولى، 2013، ص: 222 فما بعدها.

7 - أن ضبط الفقه السياسي بالقواعد الفقهية والأصولية والمقاصدية، يؤدي إلى الاستقرار والحفاظ على بيضة الإسلام والجماعة الإسلامية.

المصادر والمراجع:

كتب الحديث:

1. البخاري، الإمام محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري.
2. مسلم، الإمام مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم.

مصادر ومراجع:

1. ابن الأزرق بدائع السلك في طبائع الملك، د. علي سامي النشار، وزارة الإعلام - العراق، الطبعة: الأولى، 1977.
2. مجموع الفتاوى، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، 1416هـ/1995م.
3. ابن تيمية، قاعدة في المحبة، تحقيق فؤاد أحمد زمري، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى، 1999.
4. ابن رشد، المقدمات الممهدات، تحقيق: الدكتور محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، 1408 هـ - 1988 م.
5. ابن عاشور، التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر - تونس، 1984 هـ.
6. ابن عبد البر، الكافي في فقه أهل المدينة، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الثانية، 1400هـ/1980م.
7. ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، 1399هـ - 1979م.
8. ابن القيم، الطرق الحكيمة في السياسة الشرعية، تحقيق: نايف بن أحمد الحمد، دار عالم الفوائد - مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، 1428 هـ.

9. البوطي، محمد سعيد رمضان، الجهاد كيف نفهمه وكيف نمارسه، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى 1993.
10. الجويني إمام الحرمين أبو المعالي ، غياث الأمم في التياث الظلم، تحقيق عبد العظيم الديب، دار المنهاج جدة، الطبعة الثالثة للكتاب والأولى للنشر، 2011.
11. الريسوني، أحمد ، مقاصد المقاصد. الشبكة العربية للأبحاث، الطبعة الثانية، 2014.
12. الريسوني، أحمد، الفكر الإسلامي وقضايانا السياسية المعاصرة، 108. دار الكلمة، القاهرة، الطبعة الأولى 2013.
13. الزركشي، بدر الدين، المنشور في القواعد الفقهية، وزارة الأوقاف الكويتية، الطبعة: الثانية، 1405هـ - 1985م.
14. زبير، محمد، التاريخ وأدب النوازل، دراسات تاريخية مهداة للفقيد محمد زبير، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة ندوات ومناظرات، رقم: 46. مطبعة فضالة، المحمدية، الطبعة الأولى، 1995 .
15. الأصفهاني، الراغب، المفردات في غريب القرآن، صفوان عدنان الداودي، دار القلم، الدار الشامية - دمشق بيروت، الطبعة: الأولى - 1412 هـ.
16. شبير، محمد عثمان، القواعد الكلية والضوابط الفقهية، دار النفائس، الطبعة الثانية، 1428هـ/2007م.
17. عبد الرحيم، إبراهيم، السياسة الشرعية، مفهومها مصادرها مجالاتها، دار النصر، الطبعة الأولى، 2006.
18. العاني، عبد الكريم الشقاني الضوابط الأصولية للاجتهاد في السياسة الشرعية، دار الكتب العلمية، الأولى، 2013
19. عبد الفتاح، سيف الدين، المنهاجية، في العلوم الاجتماعية، حقل العلوم السياسية نموذجاً، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، 2002.

20. عدلان ، عطية ، الأحكام الشرعية للنوازل السياسية، مكتبة اليسر القاهرة، الطبعة الأولى، 2011.
21. عطية جمال الدين، نحو تفعيل مقاصد الشريعة، دار الفكر بدمشق، والمعهد العالمي للفكر الإسلامي، الطبعة الأولى، 2001.
22. عودة، عبد القادر، التشريع الجنائي الإسلامي مقارناً بالقانون الوضعي، دار الكاتب العربي، بيروت.
23. الغزالي، أبو حامد ، الاقتصاد في الاعتقاد، تحقيق أنس محمد عدنان الشرفاوي، دار المنهاج، الطبعة الأولى 2008.
24. القحطاني، مسفر بن علي، سؤال التديير، رؤية مقاصدية في الإصلاح المدني، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2014.
25. قطب، الريسوني، قاعدة تصرف الإمام على الرعية منوط بالمصلحة، وتطبيقاتها في المجال البيئي، دار الكلمة، القاهرة، الطبعة الأولى، 2012.
26. الماوردي، أبو الحسين، الأحكام السلطانية، دار الحديث - القاهرة.
27. الموسوعة الفقهية الكويتية، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية - الكويت، عدد الأجزاء: 45 جزءاً، الطبعة: (من 1404 - 1427 هـ) الأجزاء 1 - 23: الطبعة الثانية، دار السلاسل - الكويت
28. مناهج جامعة المدينة العالمية، السياسة الشرعية، الناشر: جامعة المدينة العالمية.
29. النفراوي، شهاب الدين الأزهري المالكي، الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني، دار الفكر، بدون طبعة، تاريخ النشر: 1415 هـ - 1995 م.